وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٤ (م) لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية

لمحافظة الدقهلية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٣١ لسنة ٢٠٠٨ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٠٠٩/٦/١٦ باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/١٢/٢٨ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٨ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ٧٩٥٦٦٤٠,٢٥ ج (فقط سبعة ملايين وتسعمائة وستة وخمسون ألفًا وستمائة وأربعون جنيهًا وخمسة وعشرون قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ٣٧٤٩٨٦٤,٢٥ ج (فقط ثلاثة ملايين وسبعمائة وتسعة وأربعون ألفًا وثمانمائة وأربعة وستون جنيهًا وخمسة وعشرون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات بما فيها فائض إيرادات السوق مبلغ ٤٢٠٦٧٧٦ ج (فقط أربعة ملايين ومائتان وستة آلاف وسبعمائة وستة وسبعون جنيهًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٨/١٢/٣١ مبلغ ٢٦٣١٣٢٧٦,٧١ ج (فقط ستة وعشرون مليونًا وثلاثمائة وثلاثة عشر ألفًا ومائتان وستة وسبعون جنيهًا وواحد وسبعون قرشًا لا غير) .

مادة ٢- ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٩/١٢/٢٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد أبو شادى